لا سقف احداها عن الاخري فاعتبر ان جوت سنها سنة
الرياح الماموربها وهذا جرت مجراها في عامنا احكامها قال
ابو عمر بن عبد البر وقد اجمع العلماء انه لا يجوز في العقيقة
الا ما يجوز في الضحايا من الازواج الثمانية الا من شذ
ممن لا يعد قوله خلافا واما ما رواه في الموطا عن ربيعة
ابن ابي عبد الرحمن عن محمد بن ابراهيم التيمي انه قال
سمعت ابي يقول تستحب العقيقة ولو بعصفور فانه
كلام خرج عن القليل والمبالغة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لعمر في الفرس لا تاخذه ولو اعطاكه بدرهم
ولقوله في الجارية اذا زنت فبيعوها ولو بظفير وقال
مالك العقيقة بمنزلة الاضحية والضحايا لا يجوز فيها
عور ولا عجفا ولا مكسور ولا مريضة ولا يباع من لحمها
شئ ولا جلدها ويكسر عظمها ويأكل اهلها منها ويتصدقون

الفصل الخامس عشر انه لا يقع الاشتراك
فيها ولا يجزي الراس الا عن راس هذا ما تخالف
فيه

فيه العقيقة الهدي والاضحية قال الخلال في جامعه باب
حكم الجزور عن سبعة اخبرني عبد الملك بن عبد الحميد انه
قال لابي عبد الله يعق بجزور قلت يعق بجزور عن سبعة
قال لم اسمع في ذلك شيئا ورايته لا ينشط لجزور عن سبعة
في العقوق قلت لما كانت هذه الذبيحة جارية مجري قدا
المولود كان المشروع فيها دما كاملا لتلون نفس قدا
نفس وايضا فلو صح فيها الاشتراك لما حصل المقصود
من اراقة الدم عن المولود فان اراقة الدم تقع عن واحد
وتحصل لباقي الاولاد اخراج اللحم فقط والمقصود نفس
الاراقة عن المولود وهذا المعنى بعينه هو الذي لحظ من
منع الاشتراك في الهدي والاضحية والذي سنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم احق واولى ان يتبع وهو الذي شرع
الاشتراك في الهدايا وشرع في العقيقة عن الغلام دمين
مستقلين لا يقوم مقامهما جزور وبقره **الفصل**
السادس عشر هل تشرع العقيقة بغير الابل الغنم كالاضحية

قال المرداوي
محرره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)